التقرير السنوي لعام 2023

الملخص التنفيذي

المقدمة:

تحديات عديدة وأزمات ثقيلة عاشها اللاجئون الفلسطينيون خلال عام 2023 في لبنان. ومع أن أزمة اللاجئين الفلسطينيين طويلة ومعقدة إلا أنها ازدادت صعوبة مع بداية الأزمة الاقتصادية والسياسية التي يعيشها لبنان منذ أكثر من 4 سنوات، والتي حولت حياة الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين إلى مأساة حقيقية. هذه الأزمة زادت من اعتماد اللاجئين على وكالة الأونروا، وكذلك المنظمات الدولية والمحلية. انعكست هذه الأزمة من خلال معدلات الفقر المرعبة كذلك محاولات الهروب من هذه الواقع عبر قوارب الموت التي أودت بحياة العشرات من الفلسطينيين.

وككل عام، تطلق المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد) تقريرها السنوي لتسليط الضوء على واقع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان بموضوعية، ومهنية تامة، تطرح فيه الأرقام والوقائع الموثّقة، وتضعها أمام صانع القرار المحلي أو الدولي. وهذا التقرير هو خلاصة للجهود البحثية والمتابعات الميدانية لفريق مؤسسة (شاهد) خلال عام كامل. ويسهم هذا التقرير بإعطاء صورة واقعية عن ظروف اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وأن تشكل المعطيات والتوصيات الواردة فيه دافعاً ودليلاً لكل الجهات المعنية.

الأوضاع القانونية للاجئين الفلسطينيين في لبنان:

يتواجد في لبنان نحو 210,000 لاجئاً فلسطينياً[1]، يعيشون التحديات نفسها التي يواجهها اللبنانيون، منها غياب تشكيل حكومة والاقتصار على حكومة تسيير أعمال، مما جمّد الكثير من الأعمال في البلاد، بل ومضافاً إليها ظروف اللجوء والإقامة في مخيمات تفتقر للخدمات الأساسية. في ظل هذه الظروف لم يحمل عام (2023) أي تشريعاتٍ تصبّ في مصلحة اللاجئين الفلسطينيين، أو تسهم في تحسين أوضاعهم القانونية ليمرّ عام آخر تدير فيه الدولة اللبنانية ظهرها للاجئين الفلسطينيين.

وعن سائر المسائل القانونية فإنه، وحتى تاريخه، ما تزال التشريعات القانونية اللبنانية قاصرةً عن منح الفلسطينيين حقوقهم الأساسية. ومع عدم إدراج أيّ تعديلات على التشريعات الحالية خلال عام 2023 لصالح حقوق اللاجئين الفلسطينيين فإن الفلسطيني ما يزال محروماً من:

1. الحقّ في العمل بما يتجاوز الـ 70 مهنة، وغالبية الحقوق العمّالية، بموجب المرسوم رقم 17561 حول تنظيم عمل الأجانب الصادر عام 1964 قانون العمل اللبناني لعام 1946، وقانون الضمان الاجتماعي.
2. الحقّ في التملك العقاري بموجب القانون رقم 296 الصادر في 2001/4/3.
3. الحقّ في الشخصية القانونية لـ 5,000 لاجئ فلسطيني من فاقدي الأوراق الثبوتية.
4. الحقّ في السكن اللائق، في ظلّ عدم توسيع المخيمات، والتضييق على إدخال مواد البناء.

لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني:

هي هيئة حكومية استشارية تأسست في عام 2005. تعالج القضايا المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين في لبنان، بالتعاون مع الحكومة اللبنانية والمؤسسات الدولية والأونروا. وحققت بعض الإنجازات، منها:

- ترأّس اللجنة الاستشارية للأونروا مُمثلة الحكومة اللبنانية منذ 2021/7/1 حتى 2023/6/30.
- أكّدت في بيانٍ على أهمية الحوار بين الجانبين اللبناني والفلسطيني والعمل المشترك لحلّ القضايا التي تواجه اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.
- قراراً بإنشاء مجموعة عمل لدراسة سُبل تحسين أوضاع الفلسطينيين في لبنان، لكنّه لم ينفّذ.
- المشاركة في اجتماعات الفصائل الفلسطينية والجيش اللبناني، لحلّ أزمة مخيم عين الحلوة.

[1] وفقاً للتقديرات فإن عدد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان يبلغ نحو 210,000 لاجئ ولاجئة.

وعلى الرغم من هذه الإنجازات، إلا أنّ إنجازها لم يكن على النحو المطلوب، فلم تنفّذ مشروع إصدار البطاقات الممغنطة للّاجئين الفلسطينيين. كما أنّه لم يجرِ أي تطور في علاقة الدولة اللبنانية مع اللاجئين الفلسطينيين، وبقيت القوانين الناظمة، والمراسيم، والقرارات على ما هي عليه.

التوصيات: وبالتالي يوجد قضايا ملحة مطلوب من لجنة الحوار السعي لمعالجتها وتتمثل بالتالي:

1. تعديل قانون العمل بشكل يُنصف اللاجئ الفلسطيني.
2. تعديل القانون الذي يحرم اللاجئ الفلسطيني من حقّ التملك.
3. تفعيل مجموعة العمل اللبنانية التي تعنى في "شؤون اللاجئين الفلسطينيين في لبنان لجهة العمل والحماية الاجتماعية واستراتيجية" الشباب للاجئين الفلسطينيين "2019–2025".
4. بقاء هيئة العمل الفلسطيني المشترك في حال انعقاد دائم لمتابعة عملها.
5. ضرورة استكمال العمل بمكننة الأوراق الثبوتية للاجئين، وحلّ مشكلة فاقدي الأوراق الثبوتية.
6. ضرورة إيجاد حلّ مع الجهات الحكومية لتسهيل إدخال مواد البناء للمخيمات الفلسطينية.
7. إيجاد آلية لتطبيق وثيقة "**الرؤية لبنانية الموحدة لقضايا اللاجئين الفلسطينيين في لبنان**".
8. استكمال متابعة ملف إعمار مخيم نهر البارد.

تقييم أداء الأونروا خلال عام 2023:

لا شك أن حال الأونروا في العام 2023 ازداد سوء عن السنوات الماضية، لا سيما مع إعلان العديد من الدول المانحة عن تجميد تمويلها بعد عملية "طوفان الأقصى" والحرب الإسرائيلية على غزة في 2023/10/7. تزامن ذلك مع العجز الكبير في موازنة الأونروا للعام 2023، وإجراءات التقليص التي استمرت بخطى متسارعة وبرزت من خلال التالي:

قطاع التعليم:

من أجل تلافي المشاكل السابقة، التي تواجه مدارس الأونروا، تمّ تأجيل انطلاق العام الدراسي 2024/2023 حتى 2023/10/2، وذلك من أجل تأمين جميع الاحتياجات والمتطلبات، من مدرسين، وكتب وقرطاسية، ومقاعد، وغيرها.

وبالفعل لوحظ انخفاض عدد تلك المشاكل، ولم تبرز سوى بعض التحديات الطارئة، ولا سيما في مدارس مخيم عين الحلوة، التي تحتوي نحو 4,500 طالباً، بعد الأضرار الكبيرة التي لحقت بالمدارس، خلال الأحداث الأمنية التي عصفت بالمخيم خلال شهري آب وأيلول 2023.

ويُعدّ قرار الأونروا إلغاء سياسة الترفيع الآلي في جميع المراحل الدراسية، واعتماد نظام الاختبارات والامتحانات الفصلية العامة، خطوة في الاتجاه الصحيح لتحسين مستوى التحصيل العلمي للطلاب.

قراءة في نتائج الامتحانات الرسمية للعام 2022/2023: كان معدل نتائج الشهادة الثانوية للعام الدراسي 2023/2022 مرتفع لثانويات الأونروا في لبنان، حيث وصلت في بعض المدارس إلى 100%. إلا أن الخريجين الثانويين من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان يواجهون عدة عقبات قد تحول دون إكمال دراستهم الجامعية أو المهنية؛ ومن أبرز هذه العقبات:

- الحالة الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها اللاجئون الفلسطينيون.
- عدم توفر مقاعد كافية في بعض كليات الجامعة اللبنانية.
- ارتفاع أقساط الجامعات الخاصة، في ظلّ عدم توفر منح كافية للطلاب المتفوقين.
- تراجع نسبة الحسومات، التي كانت تقدمها بعض الروابط الطلابية.
- قانون العمل اللبناني، الذي يمنع اللاجئ الفلسطيني من مزاولة عدد كبير من المهن.
- الآفاق المغلقة أمام اللاجئ الفلسطيني في لبنان، والتي تدفع العديد من الخرّيجين إلى الهجرة.

برنامج المنح الدراسية: لم يشهد عام 2023 أي تطور نوعي في تقديم المنح الجامعية للطلاب الفلسطينيين في لبنان، وبقيت الفجوة واسعة بين عدد الطلاب من جهة، والمنح المقدمة من جهات مختلفة من جهة أخرى.

مركز سبلين للتدريب المهني والفني: على الرغم من أهمية المركز، والذي حصل في حزيران 2014 على اعتراف رسمي، لكن إدارة الأونروا لم تستثمر هذه الفرصة، فكثير من التخصصات لم يتمّ تحويلها حتى الآن لتتواءم مع مناهج الدولة اللبنانية المضيفة، بالإضافة إلى عدم تطوير المركز وتزويده بالتقنيات الجديدة لتتماشى مع ثورة الذكاء الاصطناعي.

التوصيات: على الرغم من هذه الخطوات الإيجابية، يبقى هناك الكثير من التحديات، التي تحتاج إلى معالجة وحلول تتمثل بالتالي:

1. ضرورة التجهيز المسبق لانطلاق العام الدراسي.
2. ضرورة توفير القرطاسية للطلاب بكميات تكفيهم طيلة العام الدراسي.
3. العمل على تخفيض أعداد الطلاب في الغرفة الصفية.
4. العمل على تأمين مدرس بديل في حال مرض المدرس.

5. عدم هدر الأموال على برامج تدريب المعلمين وإنفاقها على تعيين موجهين.
6. السرعة في إعادة ترميم وتأهيل مدارس الأونروا في عين الحلوة وإعادة الطلاب إليها.
7. ضرورة توفير بدل نقل للطلاب الذين يسكنون في مناطق بعيدة.
8. إيجاد حلّ لنظام الفترتين في بعض المدارس.
9. الاستمرار بإعطاء الطلاب الحصص المخصصة بالصحة المدرسية.

القطاع الصحي:

يعتمد نحو 80% من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، في استشفائهم وتلقي الخدمات الطبية، على وكالة الأونروا، وقد برزت الكثير من المشاكل التي واجهتهم بدءاً من:

1. أن تسجيل المرضى يتمّ خلال برنامج الكتروني، كثيراً ما يتعطّل، مما يسبب ازدحاماً.
2. أنّ عدد المرضى المراجعين يكون كبيراً مقارنة بعدد الكادر الطبي.
3. عدم وجود قاعات واسعة للانتظار مزودة بمقاعد مناسبة، في معظم العيادات.
4. عدم توفّر أطباء من كافة الاختصاصات، وعدم توفير الكثير من الخدمات في نفس العيادة.
5. البيروقراطية في منح التحاويل إلى المستشفيات.
6. عدم توفر أو تناسب بعض الأدوية التي توفرها الأونروا للمرضى.

أما الخدمات الطبية في المستشفيات فقد ازدادت سوءً بسبب بعض التحديات، منها النقص الكبير في الأدوية والأطباء، مما يجعل المريض مستغلاً من المستشفيات، ومن الأطباء المعالجين.

التوصيات: في هذا الإطار توصي (شاهد) بما يلي:

1. الحاجة لتوفير أعداد كافية من الأطباء والممرضين في العيادات.
2. الحاجة لتوضيح حقوق وواجبات المريض في أثناء منحه التحويل للمستشفيات.
3. الحاجة لطباعة دليل تحدد فيه المستشفيات المُتعاقد معها ومستوى الخدمة التي تقدمها، سواء كانت من المستوى الثاني أم الثالث أم الإثنين معاً.
4. الحاجة لزيادة تغطية أدوية وعلاج مرضى السرطان بسبب التكلفة المرتفعة والمتكررة.
5. الحاجة لتغطية صور الرنين المغناطيسي لجميع أعضاء الجسم وليس للبعض منها فقط.

الأونروا والشؤون الاجتماعية:

ما يزال عدد المستفيدين من برنامج الإغاثة في لبنان ثابت عند 61,700 فلسطيني منذ 2016، ورغم زيادة نسب الفقر والبطالة، إذ كانت نسبة الفقر 74% والبطالة 56% في 2016، وبلغت 93% بعد 2019/10/17. الأونروا لم تلتزم بمعاييرها الموضوعة بزيادة 3% سنوياً، بل قدمت مساعدات محدودة بقيمة 50$ مرتين في 2023 للأطفال دون الثامنة عشرة وكبار السن فوق 60 سنة. أما بالنسبة لبرنامج الإغاثة لنحو 27 ألفاً من النازحين الفلسطينيين من سوريا إلى لبنان؛ فقد خفّضت الأونروا مساعداتهم تحت مبرر نقص التمويل. وبعد الاحتجاجات، منحتهم مبلغاً إضافياً للمبالغ المخصصة لهم شهرياً.

ولقد بات المطلوب من الأونروا في ظلّ هذه الظروف الصعبة أن تعمل على:

1. إضافة مستفيدين جدد على البرنامج بسبب زيادة معدلات الفقر والبطالة وسط اللاجئين.
2. زيادة قيمة المساعدة المالية للفرد الواحد بسبب ارتفاع أسعار السلع الغذائية ورفع الدعم.
3. إعادة بدل الإيواء للنازحين الفلسطينيين من سوريا إلى لبنان كما كانت، بواقع 100$ شهرياً.

قطاع التوظيف:

تملأ الأونروا الشواغر لديها من خلال اعتماد نظام التوظيف وما يسمى بـ(وظائف مؤقتة غير محددة الأجل fixed-term-employee)، أو بنظام عقود سنوية أو من خلال العمل المياوم (النظام اليومي daily paid)، وذلك بعد أن أوقفت الوكالة التوظيف والتثبيت في العديد من الوظائف منذ نحو 6 سنوات. ورغم وجود وظائف شاغرة تقاعد موظفوها، ولكن لا يتمّ توظيف أحد مكانهم، حيث يتمّ ملىء الشواغر من خلال برنامج المال مقابل العمل مما انعكس سلباً على تلبية خدمات اللاجئين.

الأونروا والبنية التحتية في المخيمات الفلسطينية:

يزداد واقع المنازل في المخيمات الفلسطينية صعوبة بسبب استمرار فرض السلطات اللبنانية قرار منع إدخال مواد البناء إليها، إلا بتصريح وتحت طائلة الملاحقة القضائية. وبالمقابل فإن مشاريع الأونروا لا تسدّ حاجة المخيمات الفعلية، فهناك نحو 5,500 منزلاً تحتاج إلى إعادة بناء وترميم، منها 1,500 مهددة بالسقوط. رغم هذه الواقع، أوقفت الأونروا مشروع ترميم المنازل خلال العام 2023، مبررة أن عملية الإعمار والترميم يستأثر بها أشخاص نافذون في المخيمات. لذا وجّهت الأونروا

مشاريعها إلى ترميم المدارس وتأهيلها، رغم أولويّة المنازل عليها، فضلاً عن حاجة معظم المخيمات لتأهيل البنى التحتية.

مشروع إعادة إعمار مخيم نهر البارد:

ما يزال نحو 700 عائلة من مخيم نهر البارد يعيشون خارج منازلهم في بيوت مستأجرة، بسبب تأخر عملية الإعمار. يتوفّر الآن نحو 10.8 مليون دولار، ما يكفي لإعمار نحو 225 منزل فقط، فالأونروا ما زالت تحتاج لحوالي 37 مليون دولار لإنهاء الإعمار. تتمثل مشكلة إنهاء الإعمار بشكل أسرع بسبب الآلية المعتمدة، وبطئ تفاعل الجهات المعنية بملف نهر البارد، ومنها الأونروا ولجنة الحوار، والجيش اللبناني، ومديرية الآثار، والدول المانحة. ما زالت الأونروا تدفع بدل إيجارات لنحو 480 عائلة ما تزال تنتظر عودتها إلى منازلها، وتلتزم بتعويضات بعد استكمال إعمار المنازل.

اللاجئون الفلسطينيون من سوريا إلى لبنان:

يقدر عدد اللاجئين الفلسطينيين من سوريا إلى لبنان بنحو 27,700 لاجئ، يعانون بسبب تخفيض مساعدات الأونروا، حيث تقدم للعائلة مبلغ 150$ مرتين سنوياً، و27$ للفرد الواحد. لذا معونة الأونروا غير كافية لهم، في ظلّ عدم السماح لهم بالعمل، وارتفاع الأسعار والإيجارات، إلخ.

الأحداث الأمنية في المخيمات الفلسطينية خلال عام 2023:

رصدت المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد) ارتفاعاً في التوترات على صعيد الأحداث الأمنية خلال عام 2023، الذي شهد ارتفاعاً في عدد القتلى والجرحى، نتيجة المعركة التي حصلت في مخيم عين الحلوة بين حركة فتح وبعض المجموعات التي يطلق عليها اسم "الشباب المسلم".

فيما يلي جدول يبين عدد القتلى والجرحى في المخيمات الفلسطينية خلال عامي 2022–2023

السنة	إطلاق نار	إلقاء قنابل	الجرحى	القتلى
2022	26	4	25	3
2023	لا يوجد رقم دقيق بسبب أحداث مخيم عين الحلوة	لا يوجد رقم دقيق بسبب أحداث مخيم عين الحلوة	228	33
التغير النسبي	%++++	%++++	%912+	%1,100+

الأحداث الأمنية التي حصلت خلال عام 2023 في المخيمات الفلسطينية:

المخيم	عدد الأحداث	الجرحى	القتلى
عين الحلوة	17	214	31
الرشيدية	5	1	-
برج الشمالي	1	1	3
المية ومية	1	1	-
برج البراجنة	3	2	1
البداوي	3	2	-
صبرا وشاتيلا	2	-	-
نهر البارد	4	5	-
المجموع	32	25	3

التوصيات:

1. إعادة إعمار مخيم عين الحلوة وتعويض المتضررين لإعادة الحياة الطبيعية.
2. استكمال لجنة التحقيق في اغتيال العميد العرموشي ومرافقيه ومقتل عبد الرحمان فرهود، وتقديم المتورطين للعدالة اللبنانية.

الأزمة الاقتصادية واللاجئون الفلسطينيون خلال عام 2023:

أثرت هذه الأزمة بشكل مباشر على اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في المخيمات وخارجها. وألقت بظلالها على الجميع دون استثناء، فارتفاع الأسعار الذي شهده سكان لبنان لم يستثنِ أحداً، لذلك أدت الأزمة الاقتصادية إلى انخفاض كبير في مستويات المعيشة للاجئين الفلسطينيين في لبنان. فقد انخفضت قيمة رواتب العاملين الفلسطينيين، وانخفضت قيمة المساعدات التي تقدمها الأونروا.

يعيش أكثر من 77% منهم تحت خطّ الفقر. وقد انخفض متوسط الراتب الشهري من 500 $ في عام 2019 إلى 200 $ في عام 2023. إضافة للأزمة الاقتصادية، يعاني اللاجئون الفلسطينيون من الحرمان من مزاولة العديد من المهن كالطب، والهندسة، والمحاماة، والصيدلة، وأيضاً من حقّ التملك.

إن تخفيف حدة الأزمة هي مسؤولية دولية وفلسطينية ولبنانية تتحملهما جهات عدة أبرزها وكالة الأونروا ومنظمة التحرير، وفي هذا الإطار نقدم مجموعة من التوصيات:

1. زيادة المساعدات المالية للأونروا لتلبية احتياجات اللاجئين الفلسطينيين.

2. زيادة فرص التعليم والتدريب للاجئين الفلسطينيين.
3. توفير الأونروا التمويل لإعادة إعمار ما تهدم من منازل ومدارس وغيرها.
4. بذل الأونروا مزيد من الجهود للحصول على أكبر عدد من المنح الجامعية للطلاب.
5. إعادة تفعيل الوظائف التي تمّ تجميدها في مختلف قطاعات عمل الأونروا.
6. ضرورة ملئ شواغر الوظائف التي تقاعد شاغلوها.

واقع المرأة الفلسطينية خلال عام 2023:

لم تختلف ظروف عيش اللاجئات الفلسطينيات في لبنان خلال عام 2023 عن الأعوام الماضية، فالمرأة الفلسطينية لم تزل تعيش أسوأ الظروف الاجتماعية والاقتصادية والمعيشية، ناهيك عن الحرمان من الحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية بسبب القوانين اللبنانية.

الحقّ في ضمان حقوقهن الاجتماعية والاقتصادية: تُحرم المرأة الفلسطينية من مجموعة كبيرة من الحقوق الحياتية والمهنية، وهي محرومة من ممارسة نحو 70 مهنة في لبنان، مشتركةً في ذلك مع الرجل.

الحقّ في ضمان حقوقهن القانونية: تعاني المرأة لجهة التحديد القانوني لشخصيتها، بين كونها لاجئة تخضع لقوانين اللجوء، وبين إنسانيتها المرعية من حقوق الإنسان.

الحقّ في السكن: تفتقر حياتهن إلى الحدّ الأدنى من شروط الحياة في بيئة تفتقر إلى الشروط الصحية، وإلى الخدمات الضرورية.

الحقّ في الحصول على العناية الصحية: تواجه المرأة الفلسطينية صعوبة الوصول إلى الخدمات الصحية بسبب ارتفاع تكاليفها، ونقص المراكز الصحية والمستلزمات والكوادر الطبية. فخدمات الأونروا لا تسد حاجتهن.

واقع الطفل الفلسطيني في العام 2023:

واجه الأطفال الفلسطينيون في لبنان خلال عام 2023، مجموعة من التحديات التي أثرت عليهم، من بين هذه التحديات:

1. الوضع الاقتصادي الصعب.
2. ضعف البنية التحتية والخدمات الأساسية، مما يؤثر سلباً على صحة وسلامة الأطفال.

3. التحديات التعليمية (غرف صفية مكتظة، نقص القرطاسية، ارتفاع أسعار والمواصلات...).
4. الأوضاع الأمنية والاستقرار السياسي.

أبرز التطورات في القضية الفلسطينية عام 2023:

في سنة 2023 أعيدت للقضية الفلسطينية حضورها، حيث شهد العديد من التطورات في مختلف المنابر الدولية. فكانت سنة 2023 مثقلةً بالدماء والدمار، حيث ارتكب جيش الاحتلال أبشع المجازر، ودمّر كل مقومات الحياة في قطاع غزة. وقُتل العشرات ميدانيا في الضفة الغربية، واستخدام سياسة العقاب جماعي، والاستيطان الممنهج والمنظم في ظلّ حكومة يمينية متطرفة.

التوصيات: وبناء عليه فإننا نوصي بما يلي:

1. تسليط الضوء على انتهاكات الاحتلال وتوثيقها، وتوفير الشهادات اللازمة للمحكمة الجنائية الدولية والمجتمع الدولي. وينبغي لهذه المحكمة أن تقوم بدورها في محاكمة المسؤولين عن هذه الجرائم وتقديمهم للعدالة.
2. إرسال لجنة دولية للاطلاع عن كثب على واقع الأسرى في سجون الاحتلال.
3. تفعيل أدوات المساءلة والمحاسبة الدولية لضمان حقوق ضحايا انتهاكات قوات الاحتلال.
4. الاتحاد الأوروبي إلى إيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع الأشخاص المتضررين في غزة.
5. تحميل سلطات الاحتلال الإسرائيلي، بصفتها القوة القائمة بالاحتلال، المسؤولية عن الأضرار التي تلحق بالممتلكات الثقافية الفلسطينية وتداعيات هذه الممارسات.
6. إيقاف التوسع الاستيطاني الإسرائيلي، عبر فرض العقوبات وتجريم بناء علاقات تجارية معها.
7. الأمين العام للأمم المتحدة والمنظمات والهيئات لاتخاذ خطوات لمنع تكرار الاعتداءات.
8. محاولة إجبار سلطات الاحتلال على احترام اتفاقيات جنيف لعام 1949، ووقف جميع السياسات التي تنتهك حقوق الفلسطينيين.
9. فرض عقوبات اقتصادية سياسية ودبلوماسية على الاحتلال من أجل وقف جميع انتهاكاته.